

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٥١ لسنة ١٩٦٧

بشأن الموافقة على البروتوكول الموقع في القاهرة بتاريخ
٢٧ يولييه سنة ١٩٦٧ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة
وحكومة الجمهورية العراقية بشأن تعديل الاتفاق التجاري
الموقع بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨ بين البلدين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار
قرارات لها قوة القانون ؛

قرر :

مادة وحيدة - ووفق على البروتوكول الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٧ يولييه
سنة ١٩٦٧ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية
العراقية بشأن تعديل الاتفاق التجاري الموقع بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨
بين البلدين ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما
صدر بمراسلة الجمهورية في ١٣٨٧ (١٠ أغسطس سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

بروتوكول

بتعديل الاتفاق التجاري بين الجمهورية العربية المتحدة

والجمهورية العراقية المقود في ١٥ تشرين الثاني

(نوفمبر) سنة ١٩٥٨

في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ من شهر تموز (يولييه) سنة ١٩٦٧ اجتمعت
بالقاهرة اللجنة التجارية والحركية المنفردة من اللجنة الدائمة للتنسيق
الاقتصادي بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية ، وأسفرت
اجتماعاتها عن توصيات تضمنت تعديل الاتفاق التجاري والبروتوكولات
الملحقة به ، وذلك استهدافا لتحقيق الوحدة الاقتصادية المنشودة بين
القطين .

لذلك فإن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية
العراقية اتفقتا على ما يلي :

(المادة الأولى)

الغاء الدائمة بفقرتها (١ و ب) المرفقة بالبروتوكول التجاري الموقع بين
البلدين في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ واعتبار جميع السلع المتبادلة بين البلدين
معفاة إعفاه كاملا من الرسوم الجمركية .

(المادة الثالثة عشرة)

لضمان فاعلية هذا الاتفاق ، تكون لجنة مشتركة دائمة لتنفيذ أهدافه
وتجتمع مرة كل عامين بالتبادل في كل من البلدين لتقدم في نهاية اجتماعاتها
برنامجا تنفيذيا يتضمن تفاصيل التعاون الثقافي للفترة التالية ، ويعمل
الطرفان على أن يكون هذا البرنامج ملزما لكليهما .

(المادة الرابعة عشرة)

يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق
ويبقى معمولا به لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد إلا إذا أخطر أحد الطرفين
الطرف الآخر برغبته في إنهائه قبل انتهاء تاريخه بمدة ستة شهور على الأقل .
وقد وقع هذا الاتفاق المفروضان من حكومتهما .

حرر في القاهرة في ١٩ يناير سنة ١٩٦٧ من قسختين أصليتين باللغات
العربية والأسبانية والانجليزية ولكل من هذه النصوص صجية واحدة .

عن	عن
حكومة أسبانيا	حكومة الجمهورية العربية المتحدة
مانويل لورا تامايو	محمد عزت سلامة
وزير التعليم والعلوم	وزير التعليم العالي

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٣١٥ لسنة ١٩٦٧ الصادر
بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٧ بالموافقة على الاتفاق الثقافي المقود بين حكومة
الجمهورية العربية المتحدة وحكومة أسبانيا والموقع في القاهرة بتاريخ
١٩ يناير سنة ١٩٦٧ ؛

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية الاتفاق الثقافي المقود بين
حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة أسبانيا والموقع عليه في القاهرة
بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٦٧ ويحمل به اعتبارا من ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٧ ما

نحرر في ٨ شوال سنة ١٣٨٧ (٨ يناير سنة ١٩٦٨)

محمود رياض

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٤٥١ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٦٧، بالموافقة على البروتوكول الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٦٧ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية العراقية بشأن تعديل الاتفاق التجاري المفقود بين البلدين بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨

قرر:

مادة وحيدة - يفسر في الخريطة الرسمية البروتوكول الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٦٧ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية العراقية بشأن تعديل الاتفاق التجاري المفقود بين البلدين بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨، ويعمل به اعتباراً من ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٧

تحريراً في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧ (٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٧)

محمود رياض

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٥٢ لسنة ١٩٦٧

بشأن الموافقة على البروتوكول الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٧/٧/١٩٦٧ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية العراقية بشأن تعديل بعض مواد اتفاق الدفع الموقع في ١٠ فبراير سنة ١٩٦٤ بين البلدين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من الدستور

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون

قرر:

مادة وحيدة - ووفق على البروتوكول الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٧/٧/١٩٦٧ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية العراقية بشأن تعديل بعض مواد اتفاق الدفع الموقع في ١٠ فبراير سنة ١٩٦٤ بين البلدين، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدرت به الجمهورية في ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧ (١٠ أغسطس سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

(المادة الثانية)

تسهيلاً لحركة التبادل التجاري بين البلدين، وافق الجانبان على إعفاء السلع المنصوص عليها في القائمة المرفقة من شهادة المنشأ بالنسبة لمنتجات البلدين وهي التي لا تقل التكلفة المحلية فيها عن ٤٠٪ من التكلفة الكلية.

(المادة الثالثة)

يصبح هذا البروتوكول ساري المفعول اعتباراً من تاريخ تبادل مذكرات توكيد مصادقة حكومتى البلدين عليه وفقاً للأحكام الدستورية في كل منهما.

كتب بالقاهرة في اليوم العشرين من ربيع الآخر سنة ١٣٨٧ الموافق ٢٧ تموز (يوليو) سنة ١٩٦٧ من نسختين أصليتين باللغة العربية.

عن	عن
حكومة الجمهورية العربية المتحدة	حكومة الجمهورية العراقية
حسن عباس زكي	أديب الجادر
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية	وزير الاقتصاد

قائمة السلع المعفاة من شهادة المنشأ

الزيوت النباتية .	الأقمشة القطنية .
كافة الحبوب والبنور والمنتجات الزراعية عموماً .	الأقمشة الحريرية .
الأثاثات الخشبية .	القناعات القطنية .
الأثاثات المعدنية .	المناشف القطنية .
سجاد وأبسطة وكليم .	الغزول القطنية .
المصنوعات الجلدية .	الغزول الحريرية .
الحديد الخردة .	الحياوط القطنية .
النحاس الخردة .	السكر .
الرصاص الطرى .	التحمر .
مطابخ وأفران فائقة .	التبوغ .
مخانات .	المعلبات .
مدافع (صوبات) .	مكائن الخياطة .
إطارات السيارات .	جيتري تابولين .
منتجات الألومنيوم بأنواعها ملون وعادي .	منتجات خان الخليلي .
مطور ومستحضرات تجميل .	المصنوعات الزجاجية والأكواب .
صابون .	الملابس الداخلية والخارجية الجاهزة .
بطانيات .	مصنعة وغير مصنعة .
ثلاجات .	مساحيق تنظيف .
	أحذية جلدية وبلاستيكية وأشرطة .
	معنومات جلدية عموماً .